ECA/SRO-NA/EGM/1
نوفمبر 2025
الأصل: اللغة الإنجليزية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اجتماع فريق الخبراء

تعزيز توظيف الموارد المحلية من خلال التقنيات الرقمية في شمال أفريقيا

الرباط، المغرب، 12 نوفمبر 2025

مذكرة مفاهيمية

خلفية

يعد توظيف الموارد المحلية ضروره لتحقيق الاستقلال المالي وتمويل مشروعات التنمية بالدول، وتحديداً الإنفاق العام والاستثمار من أجل تحقيق النمو على المدى الطويل (على مستوى التعليم، والصحة، والبنيات التحتية، وما إلى ذلك). تقلل الحكومات الاعتماد على المساعدات المتقلبة والاستثمار الأجنبي المباشر وحلقات الاقتراض السيادي بتوظيف الموارد الداخلية من خلال وضع نظام ضريبي فعال وتوظيف المدخرات وتعزيز الحوكمة المالية. تعزز قاعدة الإيرادات المحلية القوية الاستقرار والموثوقية وتفسح المجال أمام التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى. وبالرغم من التقدم الملحوظ بشكل عام بشأن توظيف الموارد المحلية، لا يزال الأداء متفاوتاً في شمال أفريقيا. في عام 2022، تراوحت نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية من 25.4% في تونس و21% في المغرب، وهما من بين أعلى المعدلات أفريقيا، وإلى أقل من 15% في مصر، وموريتانيا، وليبيا، والسودان، وهي نسبة تقل كثيراً عن المتوسط الأفريقي البالغ 16% والمعيار المرجعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي يتراوح ما بين 25-30%. تستحوذ الاقتصادات غير الرسمية على أكثر من 40% من إجمالي العمالة في أغلب بلدان شمال أفريقيا، مما يؤدي إلى تضييق القاعدة الضريبية وتعقيد الامتثال.

إن تحسين القدرة على توظيف الموارد المحلية أمراً هاماً، ولكنه أيضاً يشكل تحدياً. تضمن "التزام إشبيلية" إلزاماً لشركاء التنمية بمضاعفة دعمهم من أجل توظيف الموارد المحلية في البلدان النامية، بحلول 2030، لمساعدتها في بلوغ نسبة لا تقل عن 15% فيما يخص الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع النهوض بأنظمة الضريبة التصاعدية وتعزيز الشفافية في النفقات الضريبية لضمان تقديم الحوافز والمزايا على أساس مبرر. أصبح من الضروري تعزيز توظيف الموارد المحلية في عالم يواجه العديد من التحديات مثل التغير المناخي والتفكك الجيوسياسي. يفرض التغير المناخي ضغوطات على الحيز المالي ليس فقط من خلال زيادة تكاليف التكيف والقدرة على الصمود، ولكن أيضاً من خلال تقليص القاعدة المالية. ومن المتوقع أن يكون للتغير المناخي أثر كبير على شمال أفريقيا. حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2025)، [1] يمكن أن يؤدي ارتفاع درجة الحرارة عالمياً بمقدار درجة مئوية واحدة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 11% في 5 أعوام. ومن المرجح أن تكون هذه النسبة هي الحد الأدنى، إذ لم تظهر آثار التغير المناخي بعد. وبالفعل، مع احتمالية تجاوز الحد الذي حدده اتفاق باريس للمناخ لارتفاع درجة الحرارة وهو 1.5 درجة مئوية بحلول 2029، سيتسارع التغير المناخي وستزيد آثاره المادية والاقتصادية بشكل كبير. وفي هذا

[1] «تأثير التغير المناخي على الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا".(2025)، في المستقبل القريب

السياق، يصبح التكيف أمراً مُلحاً، مما يتطلب المزيد من الاستثمارات الضخمة. تُقدر تكاليف التكيف مع تغير المناخ بما بين 30 و50 مليار دولار أمريكي سنوياً على مدار العقد القادم، وهو ما يمثل 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القارة[2].

وصلت أغلب بلدان شمال أفريقيا إلى مستوى الدخل المتوسط (على الرغم من تفاوت مستويات الدخل الفردي)، ومع ذلك، أصبحت التحديات العالمية الجديدة تهدد مكانتها. ومن ثم، سيتعين عليها القيام بالمزيد من الاستثمارات في مجالات البنيات التحتية الحيوية والتعليم والمهارات والابتكار حتى تتجنب الوقوع في فخ انخفاض الإنتاجية وزيادة عدم المساواة. يؤدي التفكك الجيوسياسي إلى تغيير القدرة على الوصول إلى رأس المال، مما يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات التنموية[3] المقدمة إلى البلدان المتنامية[4]. وفي هذا السياق، يتعيّن على بلدان شمال أفريقيا تحديد الإصلاحات المؤسسية والسياسية اللازمة، لتحسين توظيف الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والاستفادة منها ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة. يسهم الابتكار والرقمنة في تحويل هذا المشهد. إن توظيف الموارد المحلية لا تتعلق بالضرائب والمدخرات فحسب، ولكن يزيد تعلقها بدور التحول الرقمي في تحديث الأنظمة المالية وتقليل التسربات وتوسيع القاعدة الضريبية. تعالج الرقمنة العقبات الهيكلية التي تتمثل في عدم الرسمية وضعف الامتثال والفساد وأنظمة البيانات المجزأة (من خلال تقديم أدوات تجعل الإدارة المالية أكثر كفاءة وشفافية وسهولة).

بدأت شمال أفريقيا بالفعل في خوض التجربة الابتكارية:

- للحد من خسائر الإيرادات الناجمة عن اقتصادها غير الرسمي، قامت مصلحة الضرائب المصرية برقمنة النظام الضريبي من خلال منصة للفواتير الإلكترونية والإيصالات الإلكترونية مبنية على تقنيات مايكروسوفت. أسهم هذا الإصلاح في تحسين الامتثال عن طريق تبسيط الإجراءات وتقديم قنوات مرنة لتقديم المستندات[5]. بدأت الدولة في تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني بشكل إلزامي على الشركات، بمساعدة محركات إدارة المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي في مصلحة الضرائب المصرية. وأظهرت الأدلة الأولية انخفاضاً في مستوى التهرب الضريبي وتحسيناً في مستوى الامتثال، حيث تستهدف استراتيجية الإيرادات المتوسطة الأجل زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% بحلول عام 2027.[6]
- بدأت المغرب في رقمنة أكثر من 547 خدمة إدارية، متضمنة الإيداع الإلكتروني ودفع الضرائب عبر الهاتف المحمول. وقد ساهم تقديم خدمات الفوترة الإلكترونية والمنصات الرقمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في خفض تكاليف الامتثال وتحسين الشفافية وإدماج الجهات الفاعلة غير الرسمية[7]
- أطلقت الجزائر بوابة الضريبة الرقمية "جبايتك" لإتاحة الإيداع عن بعد وسداد الدفعات عبر الإنترنت والتحقق من المكلفين بالضريبة. وتساهم الأدوات التكميلية، مثل بوابة "طابعكم" للطوابع المالية

---

[2] "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية "تقرير حالة المناخ في أفريقيا" 2024

[3] القرار الصادر حديثاً من الإدارة الأمريكية بخفض المساعدات التنموية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وغيرها من البلدان الغنية التي خفضت المساعدات التنموية.

[4] تغيير التسربات العالمية: حرب باردة جديدة

[5] https://www.microsoft.com/en/customers/story/19152-egyptian-tax-authority-sql-server

[6] البنك الدولي (2023) *استعراض الإنفاق العام بمصر: بناء الصمود المالي من أجل النمو المستدام*. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

[7] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022). *إدارة الضرائب 2022: معلومات مقارنة بشأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة والناشئة*. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأنظمة رقم التعريف الضريبي الإلكترونية، في الحد من الفساد وتسهيل تقديم الخدمات، مع وجود بعض الفجوات في المعرفة الرقمية والأمن السيبراني[8].

- تطلق موريتانيا منصة وطنية تجريبية للمدفوعات الرقمية وأنظمة تجريبية للإيداع الإلكتروني للضرائب والجمارك. وقد ساهمت هذه الابتكارات في زيادة نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 12.2% في عام 2020 إلى 14.1% في عام 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023)، ولكن أدت الصدمات الخارجية إلى انخفاض مؤقت في النسبة[9].

- احتلت تونس الصدارة في أنظمة الضريبة القائمة على الهاتف المحمول وتشهد توسعاً في مجال تتبع المشتريات والنفقات رقمياً. تهدف هذه الادوات إلى تحسين الشفافية المالية والحد من التسربات وتعزيز الثقة العامة[10].

- على المستوى العالمي، أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك صندوق النقد الدولي على إمكانية مساهمة الحلول الرقمية في رفع نسب الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بواقع 2-4% في البلدان النامية[11]. وفي أفريقيا، سلط المنتدى الأفريقي للإدارات الضريبية الضوء على منصات الضريبة الإلكترونية وتحليلات البيانات الضخمة والتكنولوجيا المالية باعتبارها عوامل محفزة لتوسيع القواعد الضريبية وتحسين الامتثال[12].

وبعيداً عن الأنظمة الضريبية، يقدم التمويل الرقمي مسارات جديدة لتوظيف المدخرات المحلية. وتسهم منصات الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية عبر الهاتف المحمول في تسهيل وصول السكان الذين سبق استبعادهم إلى الخدمات المالية. على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء، ساهمت منصات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في إضافة ما يزيد على 400 مليون حساب مالي جديد[13]. وفي شمال أفريقيا، يمكن أن يسهم توسيع نطاق الحلول الشبيهة في تعزيز مدخرات الأسر بشكل كبير وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات النقدية وتزويد الحكومات بسبل جديدة لإصدار سندات التجزئة والأدوات المرتبطة بالمناخ.

علاوة على ذلك، يمكن أن تعمل التقنيات الناشئة على تعزيز حوكمة إدارة علاقات البيانات: (1) تقنية سلاسل الكتل (البلوكشين) لتسجيل المعاملات بشكل آمن ودون تلاعب (أظهرت المشاريع التجريبية في جورجيا وإستونيا إمكانات بشأن تسجيلات الأراضي والسجلات الضريبية[14])، (2) البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي للتحليلات التنبؤية وإدارة مخاطر الامتثال (كما هو مُطبق من المجلس الضريبي في إستونيا)، (3) أنظمة التعريف الرقمية لتوسيع نطاق تسجيل المكلفين بالضرائب والحد من الغش وربط المواطنين

---

[8] *آفاق الاقتصاد الجزائري 2022*. أبيدجان: البنك الأفريقي للتنمية.

[9] صندوق النقد الدولي (2023). *موريتانيا: تقرير فريق العمل لمشاورات المادة الرابعة لعام 2023*. واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي

[10] *تقييم الاقتصاد الرقمي التونسي: الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق الشفافية المالية*. واشنطن، العاصمة: البنك الدولي.

[11] صندوق النقد الدولي (2021). *القدرة الضريبية والنمو: هل يوجد سبيل للتقدم من خلال الرقمنة؟* واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي.

[12] المنتدى الأفريقي للإدارات الضريبية (2021). *دور التكنولوجيا في الإدارات الضريبية في أفريقيا: تحسين الامتثال وتوسيع القاعدة*. بريتوريا: المنتدى الأفريقي للإدارات الضريبية

[13] الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (2022). *تقرير حالة الصناعة لعام 2022 بشأن الخدمات المالية عبر الأجهزة الإلكترونية المحمولة*. لندن: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (2022).

[14] تشيو يون شانغ، أليسون برايس، مشروع تسجيل ملكية الأراضي القائم على تقنية سلاسل الكتل (البلوكشين) في جمهورية جورجيا: إعادة بناء الثقة العامة ودروس من أجل المشاريع التجريبية المستقبلية. *الابتكارات:* التكنولوجيا، الحوكمة، العولمة 2019، 12 (3-4): 72-78
doi: https://doi.org/10.1162/inov_a_00276

بسلاسة بأنظمة الضريبة والحماية الاجتماعية[15]. (كما هو مُطبق في نظام ضريبة السلع والخدمات المربوط برمز التعريف "أدهار" في الهند).

إن تسخير هذه الأدوات يتطلب الاستثمار في البنية التحتية والقدرات التنظيمية والمعرفة الرقمية، ومع ذلك، تتمثل المزايا المحتملة في تحقيق التحول بنجاح وتحسين الامتثال وتعزيز الإدماج وخفض التكاليف الإدارية وتعزيز مرونة الأنظمة المالية وقدرتها على الصمود.

الأهداف

يهدف اجتماع فريق الخبراء إلى توفير منصة لصُناع السياسات والممارسين وممثلي القطاع الخاص وشركاء التنمية في شمال أفريقيا من أجل:

- مشاركة الخبرات الوطنية بشأن: (1) السياسة الضريبية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، إصلاحات الإدارات الضريبية، وما إلى ذلك)، و(2) التحديث الضريبي من خلال التقنيات الرقمية وإصلاحات المالية الشمولية.
- البحث في كيفية مساهمة الابتكار والرقمنة والتكنولوجيا في تحسين توظيف الموارد المحلية في شمال أفريقيا.
- تحديد الفرص للاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين توظيف الموارد المحلية.
- مناقشة المسارات المتعلقة بالسياسات لإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة غير الرسمية.

النتائج المتوقعة

- تحسين فهم السياسة الضريبية وغير الضريبية لتعزيز توظيف الموارد المحلية.
- تحسين فهم دور الابتكارات الرقمية والتكنولوجية في تعزيز القدرة على توظيف الموارد المحلية على مستوى شمال أفريقيا.
- توثيق التجارب والابتكارات الخاصة بالبلدان التي يمكن تكييفها وتوسيع نطاقها إقليمياً.
- توصيات قابلة للتنفيذ بشأن تحسين الإدارة الضريبية من خلال التقنيات الرقمية.
- تحديد نطاقات الأولوية للتعاون الإقليمي وبناء القدرات والدعم الدولي.

الجهات المشاركة

سيضم هذا الاجتماع ممثلين من وزارات المالية والإدارات الضريبية وصُناع السياسات وخبراء في مجالات الضرائب والإدارة المالية والرقمنة.

جهات الاتصال

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - شمال أفريقيا

- مسؤول التنسيق: زبير بنحموش، خبير اقتصادي، البريد الإلكتروني: benhamouche@un.org
- مسؤول التواصل: هدى فيلالي أنصاري، البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org
- الأمانة: نعيمة صحراوي، البريد الإلكتروني: sahraoui.uneca@un.org
هاتف: 13 56 71 537 (0) (212)+/ 29 78 71 537 (0)

[15] https://documents1.worldbank.org/curated/en/745871522848339938/Public-Sector-Savings-and-Revenue-from-Identification-Systems-Opportunities-and-Constraints.pdf